بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

دولة الجباية: من ترك مالاً فلنا ومن ترك كلّا فإلى غيرنا!

ولها في معونات قرى الأطفال نصيب!

الخبر:

أصدرت الجمعيّة التّونسيّة لقرى أطفال بلاغا قالت فيه إنّ رئاسة الحكومة وافقت أمس الجمعة 31 أيار/مايو 2019، على طلبها بجمع التّبرعات وزكاة الفطر عن طريق الإرساليّات القصيرة بما قيمته ديناران و125 ملّيما للإرساليّة الواحدة لمدّة ثلاثة أشهر بداية من اليوم السبت 1 حزيران/يونيو... وأشارت الجمعيّة إلى أنّ مبلغ الدّينارين و125 مليما ينقسم إلى 1700 مليم تنزل على حساب الجمعيّة التونسية لقرى الأطفال والمبلغ المتبقي (425 مليما) كأداء على القيمة المضافة وأتاوة على الاتّصالات، لافتة إلى أنّه يمكن للرّاغبين في إعطاء زكاة فطرهم لفائدة "الجمعيّة التّونسيّة لقرى الأطفال س و س" كما دعا إلى ذلك مفتي الجمهوريّة منذ أيّام.. (موزاييك أف أم)

التّعليق:

بسبب تراجع المساعدات والهبات تواجه ميزانيّة الجمعيّة التّونسيّة لقرى أطفال أزمات ماليّة خاصّة إثر الصّعوبات الماليّة التي تمرّ بها الجمعيّة العالميّة لهذه القرى (والتي تتراوح نسبة تمويلها للجمعيّة التّونسيّة بين 60 و80 %) والتي قد تؤدّي إلى وقف مساعداتها الماليّة لفروعها حول العالم بحلول عام 2020. لذلك توجّهت الجمعيّة بطلب إلى رئاسة الحكومة لجمع التبرّعات وزكاة الفطر عبر إرساليّات قصيرة علّها تتمكّن من سدّ العجز الذي بات يهدّد ميزانيّتها وينذر بخطر إغلاقها وهي التي تقوم بإعالة قرابة 1300 طفل من فاقدي السّند العائليّ والأيتام والأطفال المهدّدين بالخطر. وفي مسارها نحو الاستقلال الماليّ عن الجمعيّة العالميّة - وبتوصيات من هذه الأخيرة - سلكت الجمعيّة التّونسيّة لقرى الأطفال منهجا يمكّنها من تحدّي هذه الصّعوبات وهو ما أشارت إليه رئيسة الجمعيّة التّونسيّة لقرى الأطفال، يسرى الشّايبي، لـ"العربي الجديد" بأنّ الجمعيّة ستعمل وفق توصيات من المنظّمة الدّوليّة لقرى الأطفال على تحقيق التّمويل الذّاتيّ والاستقلاليّة الماليّة بحلول عام 2020.

هذا ما توصّلت إليه الجمعيّة لحلّ مشاكلها ولتحدّي الصّعوبات الماليّة التي تواجه ميزانيّتها! مساعدات وهبات وزكاة فطر، والدّولة تدعمها وتسمح لها بذلك وكأنّ أمر هؤلاء الأطفال لا يهمّها وليس من واجباتها كدولة فألقت بمسؤوليّة رعايتهم وحمايتهم على الجمعيّات والمنظّمات وتنصّلت من دور الرّعاية ليحلّ دورها المعهود: دور الجباية ولم تفرّط في نصيبها الجبائيّ (أداء على القيمة المضافة وأتاوة على الاتّصالات)! وبدل أن ترعى هؤلاء الأطفال تقاسمهم العائدات من معونات ومساعدات...!!

إنّ حال هؤلاء الأطفال ليس أفضل من حال كلّ فئات الشّعب التي تعاني من الخصاصة والفقر والتّهميش رغم ما تتوفّر عليه البلاد من ثروات يمتصّها الغرب الوصيّ عليها وتؤمّنها لهم الطّبقة السّياسيّة المتعاقبة في الحكم. هذا هو شأن الدّولة في ظلّ النّظام الرّأسماليّ: دولة جباية لا تعترف برعاية فأين هي من حديث الرّسول ﷺ **«أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قَضَاؤُهُ وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ»**؟ أين هي من دولة الإسلام دولة الرّعاية والحماية التي تكفل لمن يعيشون في كنفها العيش الآمن المطمئنّ فيكفيهم الخصاصة والعوز ويحيون أعزّاء بكرامة **«أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»**؟!

كتبته لإذاعة المكتب الإعلاميّ المركزيّ لحزب التّحرير

زينة الصّامت